

افتراح قانون معجل مكرر  
الراغب إلى إضافة فقرة إلى قانون حماية كاشفي الفساد

مادة وحيدة:

يضاف إلى المادة التاسعة من قانون حماية كاشفي الفساد الرقم ٨٣ تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٨ الفقرة التالية:

"يستفيد كاشفو الفساد من جميع أحكام هذا القانون إذا تقدموا بكشفهم إلى النيابة العامة التميزية إضافة إلى الهيئة؛ كما يستفيد كاشفو الفساد والشهداء والخبراء والضحايا من الحمايات التي نصت عليها أحكام جميع فقرات المادة ٣٧٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية المضافة بموجب قانون معاقبة جريمة الاتجار بالأشخاص رقم ٢٠١١/٦٤".

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

ج.م.ل.ع  
٢٠١٩/٥/٢٢

الآسياخ الموجبة  
لاقتراح القانون المعجل المكرر  
الرامي الى اضافة فقرة الى قانون حماية كاشفي الفساد

إنفاذًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وسعياً إلى ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد بشكل فعال وإنزال العقاب بهم، صدر القانون رقم ٨٣ تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠ الرامي إلى "حماية كاشفي الفساد ("القانون")."

يوفر هذا القانون وسائل مختلفة لحماية كاشفي الفساد من أي ضرر قد يقع على سلامتهم الشخصية وعلى وظيفتهم أو عملهم، ولتحفيزهم على كشف الفساد وتقديم أدلةه ولمكافأتهم ومساعدتهم ماديًّا، بالإضافة إلى أحكام مختلفة أخرى.

نصت المادة التاسعة من هذا القانون على آلية خاصة بالحماية الشخصية ل Kashfi الفساد التي تستند إلى صلاحيات تعارسها النيابات العامة:

المادة ٩: الحماية الشخصية لـ Kashfi: للهيئة عقوبة أو بناء على طلب كل ذي مصلحة أن تطلب من النيابة العامة المختصة أو القوى الأمنية المختصة اتخاذ الإجراءات الأمنية المناسبة لحماية الكاشف أحد أفراد عائلته والعاملين لديه أو الخبراء والشهود إذا ثبت لها أنهم بحاجة إلى حماية شخصية من ضغوط أو اعمال تأثيرية حصلت أو يخشى حصولها. على النيابة العامة والقوى الأمنية الاستجابة للطلب فور استلامه بالوسائل المتاحة.

لكن هذه الصلاحيات يجب تعزيزها عبر التأكيد على صلاحيات النيابات العامة، وفق القوانين النافذة، بأن تتلقى إخبارات واستقصائها بالإضافة إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وكذلك تعزيز الحمايات التي يمكن توفيرها من قبل النيابات العامة وقضاء التحقيق والمحاكم إلى الكashfien والشهود والخبراء والضحايا وفق ما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي تعارض اليوم من قبل النيابة العامة واقعا دون استنادها إلى منظومة قانونية متكاملة، هي غير متوفرة بعد في التشريع اللبناني.

والى حين سن هذا القانون المتكامل لحماية الشهود والضحايا، تبقى الوسيلة القانونية الأنسب لتحقيق ذلك في إطار المنظومة التشريعية النافذة، تلك الأحكام الحماية التي نصت عليها المادة ٣٧٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية المضافة بموجب قانون معاقبة جريمة الاتجار بالأشخاص رقم ٢٠١١/٦٤ (طفا مراجعة الملحق الذي يستبعد نص المادة المذكورة).

بناء عليه، نتقدم من مجلسكم الكريم باقتراح القانون هذا، الذي يرمي إلى تحقيق الغايات التشريعية المحددة أعلاه، راجين مناقشته واقراره بصيغة المعجل المكرر، لما لهذه التدابير الحماية المقترنة من

أهمية الملحة في هذه الظروف بالذات، حيث تسعى الدولة اللبنانية بجمع سلطاتها وأجهزتها، لا سيما القضاء، إلى مكافحة الفساد المستشري.

#### ملحق باقتراح القانون الرابع إلى اضافة فقرة إلى قانون حماية كاثفي الفساد

**الفصل السابع - مكرر -** (من قانون أصول المحاكمات الجزائية) في إجراءات الحماية في جريمة الاتجار بالأشخاص

**المادة ٣٧٠ (٢)** (أضيفت بموجب قانون معاقبة جريمة الاتجار بالأشخاص ٢٠١١/٦٤) لقاضي التحقيق، أن يقرر الاستماع إلى إفادة شخص يحوز على معلومات، بصفة شاهد، دون أن يتضمن المحضر هوية الشخص المستمع إليه في حال توافر الشرطين التاليين:

١ - تكون جريمة الاتجار بالأشخاص، موضوع التحقيق، معاقب عليها بعقوبات جنائية لا تقل عن الاعتقال لمدة خمس سنوات.

٢ - أن يخشى أن يترتب على الأدلة بمعلومات حول الجريمة تهديداً لحياة أو سلامة الشخص المستمع إليه أو عائلته أو أحد أنسائه.

يجب أن يكون القرار معللاً وأن يتضمن الأسباب الواقعية والمادية التي استند إليها لإصداره. تدون هوية الشخص وعنوانه في محضر خاص، لا يضم إلى ملف القضية، يودع ويحفظ لدى النائب العام لدى محكمة التمييز.

**المادة ٣٧٠ (٣)** للمدعي عليه أن يطلب من القاضي الواضح بهذه على القضية كشف هوية المستمع إليه وفقاً لأحكام المادة السابقة، في حال اعتبر أن هذا الإجراء أساسياً لممارسة حقوق الدفاع. يقرر القاضي، إذا ثبت له أن شروط الطلب متوفرة، إما كشف الهوية شرط موافقة الشخص المعنى على ذلك إما بإبطال المحضر المنظم وفقاً لأحكام المادة ٣٧٠ (٢).

**المادة ٣٧٠ (٤)** للمدعي عليه أن يطلب مواجهة الشخص المستمع إليه وفقاً لأحكام المادة ٣٧٠ (٢)، وفي هذه الحالة يعود للقاضي أن يقرر الاستعانة بتقنيات تجعل صوت هذا الشخص غير قابل للتحديد. تحدد دوائر تطبيق أحكام هذه المادة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدل.

المادة ٣٧٠ (٥)

لا يجوز أن يقتصر التجريم على إفاده الشخص المستقught إليه وفقاً لأحكام المادة ٣٧٠ (٢).

المادة ٣٧٠ (٦)

يعاقب من أفشى معلومات حول إجراءات الحماية المنصوص عليها في هذا القسم بالحبس من سنتين إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من عشرين مليون إلى ثلاثين مليون ليرة لبنانية.